ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

**Dr. Salah Hassan Ahmed**
University: University of Kirkuk
College: College of Law and Political Science
Email: alezzi967@yahoo.com

***Keywords:***
state , non-state , citizenship , law , subordination

A R T I C L E I N F O

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 11 Aug 2022 |
| Accepted | 8 Sep 2022 |
| Available online | 1 Oct 2022 |

# The state forces and non- state forces

# (A comparative Study_ Atypical Iraq)

A B S T R U C T

This study focuses on an objective scientific comparison between the state and non-state forces. This phenomenon often exists in fragile states that are concentrated and run by a corrupt political system and that suffer from political, economic, social and security crises usually. The manifestations of state forces are represented by the presence of an elected national government that is keen on the independence and sovereignty of the state, adopting citizenship in its policy in dealing with all the people in a fair manner, working on the principle of specialization and professionalism in assuming positions in state institutions and management, and ensuring the independence of national decision on both the late and external levels. As for the manifestations of non-state forces, they are represented In peace there are urgent arms for some parties and the obscene and illegal enrichment at the expense of the public interest through it its economic position, loyalty to the outside, dependence on it and bullying on it. In addition to the weak national birth of these forces. Among them is the prohibition of peace outside the state, the criminalization of subordination, and the conclusion of treaties for the nation that preserve the sovereignty of the nation Iraq has suspended economic offices and cut diplomatic relations with countries that interfere in the country's immediate affairs and unlicensed presence.

© 2022 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

# قوى الدولة وقوى اللادولة
# ( دراسة مقارنة ـــ العراق أنموذجاً )

د . صلاح حسن احمد/أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد/كلية القانون والعلوم السياسية ـــ جامعة كركـوك

**الخلاصة:**

تركز هذه الدراسة على إجراء مقارنة علمية موضوعية ما بين قوى الدولة وقوى اللادولة ، وهذه الظاهرة غالباً ما تتواجد في الدول الهشّة التي يديرها نظام سياسي ضعيف والتي تعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية حادة . وتتمثل مظاهر قوى الدولة بوجود حكومة وطنية منتخبة تحرص على استقلال الدولة وسيادتها ، واعتماد مبدأ المواطنة في سياستها في التعامل مع جميع أبناء الشعب بصورة عادلة ، والعمل بمبدأ التخصص والمهنية في تبوء المناصب في مؤسسات الدولة وإدارتها ، والحرص على استقلالية

القرار الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي على حدٍ سواء. أما مظاهر قوى اللادولة فتتمثل بالسلاح المنفلت ، ووجود أذرع مسلحة لبعض الأحزاب، والاثراء الفاحش وغير القانوني على حساب المصلحة العامة من خلال مكاتبها الاقتصادية والولاء للخارج والارتهان له والاستقواء به إضافة الى ضعف الولاء الوطني لهذه القوى . ومن أجل التصدي لهذه المشكلة الخطيرة ينبغي على صُنّاع القرار ولاة الأمر اتخاذ جملة من الاجراءات الفاعلة ومن ضمنها تحريم السلاح خارج نطاق الدولة وتجريم التبعية للخارج وابرام الاتفاقيات الأمنية التي تحفظ سيادة العراق وغلق المكاتب الاقتصادية غير المرخصّة وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تتدخل في الشأن الداخلي للبلاد.
الكلمات المفتاحية: الدولة ، اللادولة ، المواطنة ، القانون ، التبعية .

**المقدمة**

يجمع الكثير من علماء الاجتماع وفقهاء القانون ورجال الفكر والسياسة أن سرّ قوة الدولة ومَنَعتها والحفاظ على هيبتها في كل زمان ومكان يكمن في متانة وترصين جبهتها الداخلية وتجفيف منابع أزماتها والعمل الجاد والحثيث على تصفير مشاكلها المتراكمة بحكمة وحنكة ووضع خارطة طريق قادرة على مواجهة جميع التحديات والتناقضات القائمة في واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها والتعاطي معها بمنهجية علمية وعملية قادرة على استيعاب جميع إفرازاتها الضارة بما يضمن الانتقال بها من ضفة الفشل والاخفاق الى ضفة النجاح والعبور. ولكن مسألة تحقيق أحلام مشروع بناء الدولة بهذه المواصفات تحتاج الى وجود طبقة سياسية ناضجة وحكيمة تشكل عماد حكومة خدمات تؤمن بالتطبيق أكثر من التنظير وتعمل بروح من المسؤولية العالية والعمل الجماعي المشترك وتجاوز كل الخلافات ما بين جميع الأجنحة السياسة المشكلة لها وجعل مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار من خلال وضع استراتيجية إجرائية قادرة على وضع الأولويات بحيث تلامس هموم وشجون الشعب . في المقابل نجد تنظيمات سياسية داخل منظومة الدولة الوطنية تشارك في الحكم الرسمي وإن كان بدرجات متفاوتة لكنها تعمل على بناء وتشكيل هياكل موازية للدولة خاصة بها مما يمنحها استقلالية غير قانونية وهي ما نطلق عليها تسمية قوى اللادولة التي تنافس الدولة الوطنية في سيادتها الحصرية بإدارة شؤون الدولة والمجتمع نظراً لما تتمتع به من نفوذ متغلغل في بنية السلطة السياسية الحاكمة وهذه القوى تجمع عناصرها روابط فكرية وعَقَدية وايدلوجية بقوى داخلية وخارجية . وتعمل الأطراف المحسوبة على قوى اللادولة في تأمين مصالحها والحفاظ على مكتسباتها حتى إذا تطلب الأمر اتخاذ قرارات ومواقف تتعارض مع القوانين النافذة أحياناً وتجيير مثل هذه القوانين لصالحها أحياناً أخرى . فهي تتصور أنها من الصعوبة بمكان أن تأتمر هي ومن يبايعها ويناصرها بأوامر الدولة

الرسمية وتنقاد لقراراتها حتى اذا تطلب الأمر باستخدام القوة نظرا لما تمتلكه من سلاح وأجنحة مسلحة تستقوي بها على الآخرين .

ومن أبرز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدولة والمجتمع هي دراسة الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية والتي تطرق فيها الى الخارطة الديمغرافية لدول العالم العربي والتناقضات الداخلية الخاصة بالدولة القطرية وتأثيراتها على الأمن والاستقرار الاجتماعي فيها ، حيث قسم بموجب دراسات هذه الدول العربية من حيث تجانسها السكاني الى ثلاثة أصناف

1- الدول الأكثر تجانسا : وهي الدول تكون نسبة التجانس فيها أكثر من (85% ) بينما تكون نسبة الجماعات الاثنية فيها أقل من (15% ) وهذه تشمل ثمان دول، هي ( مصر ، السعودية ، قطر ، اليمن ، الاردن ، ليبيا ، ، تونس ، الصومال)
2- الدول المتوسطة التجانس : وهي دول تكون فيها نسبة المكونات الاثنية حوالي (15%) من مجموع السكان وتضم هذه المجموعة خمسة أقطار هي ( الكويت ، الامارات ، سوريا ، عمان ، الجزائر )
3- الدول الأكثر تنوعا : وهذه الدول التي يصل فيها حجم الجماعات الاثنية أكثر من (35%) من المجموع الاجمالي للسكان وهذه الدول تشمل ( العراق ، لبنان ، موريتانيا ، المغرب ، السودان ، جيبوتي ، البحرين.) وخلصت الدراسة الى أن عدم وجود الحوار الوطني البناء والهادف وضعف الوئام الوطني أدى الى تعقيد الأوضاع الداخلية وضعف الدولة القطرية قد فسح المجال على مصراعيه للتدخلات الخارجية في بعض الدول بحجة حماية حقوق الانسان من خلال دعم طرف ضد طرف آخر الأمر الذي أدى الى احتراب داخلي مرير كما حصل في لبنان البلد الذي استمرت فيه الحرب الأهلية خمسة عشرة سنة وغيرها من الدول التي اختلط فيها مفهوم الدولة واللادولة اختلاطا معقدا يكاد لا ينفك . (ابراهيم ، 2000 ، ص244) .

ومن الدراسات الأجنبية التي صبت في ذات الموضوع ايضاً هي دراسة ( بيار كلاستر ) التي حملت عنوان ( مجتمع اللادولة) التي قام بتقديمها ونقلها الى العربية الدكتور محمد حسين كروب ، وهي دراسة تتمحور حول إجراء مقارنة موضوعية ما بين الأنساق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الموجودة في الدولة العصرية واختلافاتها الجذرية عما موجود في المجتمعات البدائية والقبلية والدول التقليدية جداً من خلال دراسته لمجتمعات الهنود الحمر في دول امريكا اللاتينية وبالذات في البارغواي في نهايات القرن العشرين ، وقد خلُصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات المهمة من أبرزها هي :

1- تنقسم السلطات في الدول المختلفة وفقاً للممعطيات الأثنوغرافية الى نمطين رئيسيين هما السلطة القسرية والسلطة غير القسرية .

2- إن السلطة القسرية لا تمثل نموذج للسلطة الحقيقية ولكنها تشكل حالة خاصة.

3- إن موضوعة الدولة والسلطة تعد مسالة حتمية في الوجود لا محيص عنها مادام الاجتماع الانساني قائماً.

4- إن الاغتراب الحقيقي للإنسان هو بالأصل اغتراب سياسي وليس اقتصادي فالأول هو الذي يحدد الثاني .

5- إن الخضوع لسلطة الدولة والانقياد لها ومنحها الشرعية اللازمة يتوقف الى حد كبير على أبناء الشعب باعتباره يمثل مصدر السلطات.(كلاستر ، 1998، ص4)

أما فيما يخص خارطة الدراسة فقد قُسمت الى مبحثين رئيسيين علاوة عن الاطار النظري العام فيها ، تناول المبحث الأول المظاهر العامة التي تميز الدولة عن المظاهر الخاصة باللادولة والفوارق الموضوعية فيما بينهما. فيما تطرق المبحث الثاني من الدراسة الى السياسات الكفيلة التي من شأنها أن تتصدى لمظاهر قوى اللادولة كونها تشكل خطراً داهماً على وحدة الدول ومصير المجتمعات في حاضرها ومستقبلها كما في الحالة العراقية. وأخيراً أتمنى أن أكون قد أوفيت الموضوع حقه من البحث والتحليل والمقارنة ولسان حالي يقول بأنّ رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب والله الموفق وبه المستعان .

## ( الاطار العام للدراسة وتحديد المفاهيم )

### أولاً ــ مشكلة الدراسة:

هناك بعض الأطراف السياسية المشاركة في منظومة الحكم والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها والمعروفة في الخطاب الاعلامي والأدبيات السياسية بقوى اللادولة لا يروق لها بل لا ترتضي لنفسها أن تخضع للقوانين النافذة في بلدانها وتجد نفسها أنها أكبر من تتعرض للمساءلة من لدن الجهات المعنية عندما تتمرد على الدولة الوطنية وأجهزتها الرسمية لكون أن هذه الأطراف ترى في قرارة نفسها أنها لا تؤمن في عقيدتها السياسية بعلوية الدولة وحصرية دورها في إدارة شؤون البلاد ، وهذا ما يمكن مشاهدته بكل وضوح في الحالة العراقية ونظيراتها من الدول الأخرى ، حيث أن هذه البلدان تعاني من هشاشة في وضعها الداخلي وتقاطع ما بين القوى والكتل السياسية في أهدافها ورؤاها في كيفية إدارة الحكم في مجتمعاتها واستقلالية دولها من عدمه في اتخاذ القرارات المفصلية والحيوية ولا سيما التي تمس سيادة الدولة وأمنها الوطني . إن بقاء هذا المشكل ووجوده هو انعكاس طبيعي لما يمر به المجتمع العراقي من ظروف استثنائية تتمثل بالمحاصصة الطائفية

التي تطبع المشهد السياسي في البلاد يقابلها على الأرض نوع آخر ، إنها محاصصة التسلط على المحافظات حسب انتمائها الطائفي أو العرقي . (الأنباري ، 2007 ، ص 27) .

وهذه القوى تجمعها روابط فكرية وأيدلوجية التي ما فتئت أن تشكل لنفسها هياكل موازية للدولة مما يمنحها وضعاً شبه مستقل، ولها أذرع عسكرية وأجنحة مسلحة وتمتلك قواعد شعبية وإن كانت محدودة ، ولديها لجان اقتصادية وارتباطات خارجية ، وبذلك فهي تمثل أكبر تحدي للدولة الوطنية التي تحرص على إنفاذ القانون على الجميع وبدون استثناء وترسيخ حكم المؤسسات ، وإن مثل هذا التحدي كفيل بإنتاج الأزمات التي من شأنها أن تعيق خطط التقدم والتنمية في البلاد وتنال من ترسيخ قواعد الأمن والاستقرار في المجتمع وتنذر بتراجع مريع عن السير في ركب الحضارة والمدنية والعودة الى عصور الجهل والظلام وحياة التخلف والهمجية وانعدام الأمن والاستقرار، وشيوع الجهل والفقر والفساد والبطالة وتراجع الانتاج الوطني والاقتصاد الريعي الاستهلاكي وتردي نوعية ومستوى الجودة في الحياة .

ثانياً ـــ أهمية الدراسة:

لا يمكن أن تتكلل جهود الحكومات الوطنية بالنجاح في تحقيق التنمية المنشودة في كافة مجالات الحياة المختلفة في ظل وجود تنظيمات ترفع لواء التمرد عليها عندما تشعر هذه التنظيمات ان مصالحها معرضة للخطر ، وهذه الحالة تمثل تحدياً كبيراً للدول التي تتطلع شعوبها الى مستقبل مشرق وضّاء ، الأمر الذي يتطلب التصدي لهذه الحالة التي تمثل عقبة كأداء في طريق البلدان التي تعاني من هذا المشكل . والغرابة في الأمر أن هذه الجماعات المحسوبة على قوى اللادولة والتي تدير في فلكها نراها لا تترد في التكشير عن أنيابها عندما تشعر أن هناك خطراً يتهدد وجودها ونفوذها في منظومة الحكم . ولقد أثبتت معطيات التاريخ الانساني الحديث والمعاصر إن تماسك الجبهة الداخلية لأي دولة لا يمكن لها من ان تستمر من دون انخراط كل القوى في بناء الوطن وتطوير المجتمع على مختلف الصُعد والمستويات وذلك من خلال ميثاق وطني يأخذ بنظر الاعتبار حاجات التنوع ومتطلبات التعدد فيها (محفوظ ، 2005 ، ص98).

وتشير الحقائق والمعطيات بهذا الصدد أن المجتمعات التي تئنُ من هذا المشكل أنها تمر في مرحلة التكوين والتمكين وهي مرحلة انتقالية تعاني فيها السلطة الحاكمة من هشاشة في تركيبتها البنيوية والوظيفية ، مما يفسح المجال أمام قوى اللادولة في أن تجد ضالتّها المنشودة في تمرير مخططاتها التي تحافظ على مصالحها الفئوية والحزبية بدون مراعاة للمصالح الوطنية العليا ، مما يستدعي من القوى الوطنية المخلصة من رص صفوفها وتقوية جبهتها الداخلية بحيث تستطيع من بناء دولة المؤسسات ، مما يجعل قوى اللادولة أمام خيارين لا ثالث لهما إما الانصياع لقرارات الدولة الاتحادية والاندماج المطلق والانخراط التام في المؤسسات

الرسمية أو الركون الى المواجهة مع السلطة الوطنية وعندئذٍ ولات ساعة مندم ، فالمسألة مهما طالت أو قصرت فلا بد من أن يتم حسمها لأن في حالة بقائها في المشهد السياسي والأمني للبلاد فإنها ستظل مصدر قلق واضطراب يؤرق الجميع .

ثالثاً ـــ هدف الدراسة:

لا يمكن لأية دراسة أن تنال قدراً من الاهتمام الذي تستحقه ما لم تضع في نصب أهدافها تقديم معالجات عملية لأزمات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني الذي يكابده المجتمع ومن أبرز الأهداف التي تتطلع دراستنا الى تحقيقه تتمثل بالآتي:

1- تبيان المخاطر الناجمة عن وجود قوى محسوبة على الدولة الوطنية وتمثل جزءاً أساسياً من بنيتها ، لكنها لا تتردد في رفع لواء التمرد والعصيان عندما تشعر هذه القوى أن مصالحها الفئوية والشخصية باتت مهددة .
2- تسليط الاضواء على الدوافع التي تتذرع بها قوى اللادولة في ممارسة بعض أنشطتها التي تمس الأمن الوطني للبلاد.
3- التركيز على الاستراتيجية الوطنية التي من شأنها أن تنهي حالة الازدواجية التي تمتاز بها قوى اللادولة التي تضع رجْلاً مع السلطة الوطنية والرجْل الأخرى تضعها مع الجماعات المناهضة لها.
4- التعرف على الظروف الذاتية والموضوعية التي أدت الى ظهور قوى اللادولة كظاهرة سوسيو سياسية في بعض المجتمعات ومنها مجتمعنا العراقي على وجه الخصوص.
5- إجراء مقارنة موضوعية وواقعية ما بين المظاهر التي تميز الدولة الوطنية عن مظاهر اللادولة.
6- الإشارة الى السياسات الكفيلة بمواجهة أجندات قوى اللادولة الضارة ومحاولة تحجيمها وتطويقها وصولاً الى وأدها وذلك من أجل التخلص من آثارها السلبية على مسيرة الدولة والمجتمع .

**رابعاً ـــ منهجية الدراسة:**

من المفروغ منه إن طبيعة الدراسة وحيثياتها وما تنطوي عليه من محاور أساسية تشكل جوهر المادة العلمية لها والتي هي محط بحث وتنقيب وتمحيص ، وهي التي تحدد طبيعة ونمط المنهجية المستخدمة في الدراسات والأبحاث المختلفة من عدمها ، وبما أن دراستنا تتعرض لظاهرة تنطوي على إزدواجية واضحة في السلوك والممارسة لقوى ترى أنها تارة تمثل الدولة وتارة أخرى معارضة لها ، لذا فإننا نرى بان اختيار المنهج ( المقارن ) يمثل المنهج الأكثر مواءمة عن غيره من المناهج الأخرى في دراستنا المتواضعة هذه في

كشف أوجه التباين والاختلاف بين السياسات الشرعية والقانونية التي تمارسها قوى الدولة الوطنية وبين الممارسات غير الشرعية وغير القانونية التي تقوم بها قوى اللادولة بالرغم أنها تمثل جزءاً من المنتظم السياسي الحاكم.

خامساً ـــ محددات الدراسة ( الحدود الزمانية والمكانية للدراسة ):

1-الحدود الزمانية للدراسة : يمكن اعتبار عام 2011 الذي شهد الانسحاب الأمريكي من البلاد وتداعياته وما تركه من شبه فراغ أمني ولحد الآن تمثل الفترة الزمانية الواقعية للدراسة مما أدى الى ظهور قوى وميلشيات مسلحة بحجة محاربة التنظيمات الارهابية كداعش والتي استثمرت فتوى المرجعية الدينية في النجف بعد إصدارها فتوى الجهاد الكفائي عام 2014.

2-الحدود المكانية للدراسة : يمثل الدولة والمجتمع في العراق ولا سيما النموذج الأمثل للحدود المكانية لدراستنا المتواضعة هذه نظراً لتفشي الظاهرة المدروسة فيها مما أدى بروز قوى اللادولة فيها أكثر من غيرها من الدول الأخرى التي تعد إحدى الافرازات الناجمة عن عملية التحول السياسي التي جرت في البلاد بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد عام 2003.

**سادساً ـــ تساؤلات الدراسة :**

هناك عدد من التساؤلات المتعلقة بموضوع دراستنا المتواضعة وهذه التساؤلات نعتقد انها ضرورية ومشروعة ويتطلب الاجابة عليها من خلال الاستنتاجات التي يتم التوصل اليها من خلال دراستنا هذه ، وهذه التساؤلات تتمثل بما يأتي:

1- هل أن الصراع القائم ما بين قوى الدولة وقوى اللادولة لا يوجد الا في الدولة الهشة ؟
2- هل ان مظاهر قوى اللادولة تنتج العديد من الأزمات المختلفة. وتحتاج الى حلول جذرية لها؟

**سابعاً ـــ نظرية الدراسة:**

إذا كان الموضوع الرئيس للدراسة وطبيعة الاشكالية التي تتصدى لها هي من تُحدد النظرية الاجتماعية التي سوف تُعتمد في الأبحاث السوسيولوجية ، وبما أن موضوع دراستنا المتواضعة هذه يتناول قضية أخذت تؤرق الرأي العام وهي قضية الصراع القائمة في واقع مجتمعنا على وجه الخصوص بين قوى الدولة وقوى اللادولة ، لذا يمكن اعتبار النظرية الخلدونية التي تدور حول صراع الحضارة والبداوة هي النظرية التي نراها الأنسب والتي تتواءم مع موضوع دراستنا فالشطر الأول من هذه النظرية والخاص بالحضارة تتجسد في وجود دولة عصرية تعتمد في سياستها مبدأ المواطنة التي يخضع فيها الجميع الى

القانون والنظام بصرف النظر عن هوياتهم الفرعية بينما الشطر الثاني من النظرية والذي يتمحور حول البداوة فانه يتجسد بكيان القبيلة والعشيرة ولا تُذعن لسلطة الدولة وهذه النظرية كما يعرفها أهل الاختصاص جاء بها الفيلسوف والمفكر أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمته المشهورة حيث يصف أهل الحضر بقوله (( بأنهم أنغمسوا في النعيم والترف ووكلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم الى واليهم والحاكم الذي يسوسهم وبذلك فهم قد ألقوا السلاح وتوالت على ذلك منهم الأجيال وهم بذلك عيال على أبي مثواهم )) وفي المقابل يصف أهل البدو بقوله (( تفردهم عن المجتمع وتوحشهم في الضواحي وبعدهم عن الحامية ،وهم قائمون بالمدافعة عن أنفسهم لا يكلونها الى سواهم)).( ابن خلدون ، 2000 ، ص 153) . . والتي أشار إليها بشكل مستفيض تحليلاً وتأويلاً وتفسيرا كما يمكن اعتبار ازدواجية الشخصية التي جاء بها عالم الاجتماع العراقي المعروف علي الوردي كنظرية تنطبق على موضوع دراستنا هذه كونها تُفصح عن التباين والتناقض بين الفكر والممارسة كما تُشير الى حالة التفكير المزدوج التي تنطبق على قوى اللادولة التي تكون تارة جزء من منظومة الحكم وتارة أخرى مناهضة لها .وبهذا الصدد فهو يصف شخصية الفرد العراقي قائلاً ((أن العراقي أكثر من غيره هياماً بالمثل العليا ودعوة إليها في خطاباته وكتاباته ولكنه في نفس الوقت من أكثر الناس انحرافاً عن هذه المثل في حياته.)) (الوردي ، 2003، ص 37 ) .

**سابعاً ـــ مفاهيم الدراسة:**

تمثل المفاهيم جزءاً حيوياً من المحاور التي تتشكل منها المادة العلمية للدراسات والابحات في شتى علوم المعرفة المختلفة ، كونها تؤسس قاعدة رصينة من الفهم المشترك لدى الجميع وبذلك فإنها تعمل في ذات الوقت على تقليل هامش الخلاف والاختلاف في الرؤى والأفكار بين المختصين والباحثين على حدٍ سواء. ومن أبرز المفاهيم الخاصة بدراستنا هذه هي ما يأتي:

1- الدولة : تُشير معظم القواميس العربية ، أن التأصيل اللغوي لكلمة الدولة أنها عربية المنبت وتؤكد غالبية المعاجم أن ( دُولة ) بضم الدال و( دَولة ) بفتح الدال لهما معنيان . فالأولى تُستخدم في المجال المالي والاقتصادي ويُقصد بها الاستحواذ أو الاستيلاء على الأموال والممتلكات ، كما أن هذا اللفظ كاشتقاق لغوي يفيد التأقيت والتعاقب . وقد ورد مثل هذا اللفظ في القران الكريم كقوله تعالى في سورة الحشر ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب. (ابن منظور،200 ، ص ) .

أما اللفظ الثاني لكلمة ( الدَّولة) بفتح الدال فهي تُستخدم في مجال الحروب والمعارك ويُراد بها الظفر والانتصار والغلبة . ومن هنا جاء هذا المصطلح بهذا المعنى نتيجة لغلبتها والا لما كانت دولة. (الرازي ،2000، ص )

أما التعريف الاصطلاحي لمفهوم ( قوى الدولة ) فيقصد به بأنه تحالف يعمل على المحافظة على الأمن وتحقيق الاستقرار في المجتمع ويتطلع الى إرساء العدل والمساواة بين جميع المواطنين ويعتمد على الخبراء في المجالات العلمية والفكرية والثقافية ويحرص على المحافظة على سيادة الدولة واستقلالها . ( روزي زغيب https:ll tijaratuna. Com )

أما التعريف الاجرائي لهذا المفهوم فيعني أنه منظومة تهدف الى تثبيت اركان وأسس الدولة العصرية ولديها مشروع وطني قائم على ترسيخ قوة القانون وعلويته في الحياة العامة واعتماد مبدأ المواطنة بما يحقق الوئام الاجتماعي ، والحرص على حفظ كرامة الانسان ، وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع وصيانة الحريات العامة فيه ، وتفعيل مبدأ التخصص والكفاءة والمهنية في إدارة المؤسسات ورفض التدخل الأجنبي في البلاد ، وإقامة التوازن في العلاقات الخارجية .

. وفيما يتعلق بمفهوم ( قوى اللادولة) فانه يحمل معنى ذات دلالات سلبية ويعني الحكم غير الرسمي أو الدولة غير الرسمية التي تُعبر ممارستها بأنها مزيج متنوع من الحكم القانوني واللاقانوني وتشمل عملياتها سياسات عامة رسمية وأخرى عنف خارج إطار الحكومة والتجاذب في الخطاب الاعلامي الموجه للرأي العام. (عزيز ، سردار ، httpsll www.alhurra.com ) ووفقاً لذلك فان المعنى الاصطلاحي لـهذا المصطلح فانه يعني مجموعة من مختلف التيارات والقوى والحركات وميلشيات الأحزاب السياسية والجماعات القبلية والعشائرية والمجموعات المسلحة التي لا تهدف الغاء وجود الدولة الوطنية ولكنها ترمي الى إضعافها والعمل من داخلها ومن خارجها في الوقت ذاته. وعلى ضوء ما تقدم فان التعريف الاجرائي لهذا المصطلح فانه يمكن صياغته على النحو الآتي:

هو عبارة عن تنظيم يتكون من مجموعة من الأطراف الهجينة التي تشكل الجماعات المسلحة نواتها وتشارك في الحكم بدرجات متباينة ، وقد اكتسبت هذه الأطراف أهمية سياسية وعسكرية من خلال أنصارها ولها هياكل موازية للدولة مما يمنحها الاستقلالية ، كما تنخرط عناصرها في السجالات الحزبية والمناكفات السياسية والحملات الاعلامية وتأسيس حواضن شعبية لها وتقوم أحياناً بممارسات خارج إطار النظام والقانون والتبعية للخارج.

## المبحث الأول

## المظاهر الشاخصة لقوى الدولة واللادولة

**تمهيد:**

لا بد من التعرف على المظاهر التي تميز قوى الدولة عن المظاهر التي تنفرد بها قوى اللادولة لكون أن هذه الخصائص تُعد الحد الفاصل والعلامة الفارقة ما بين هاتين الحالتين اللتان تختلفان في الرؤى والأفكار والتوجهات والسياسات والتي تفصح في ذات الوقت عن التناقضات القائمة في الواقع الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي للدول والمجتمعات التي تعاني من هذا المشكل مما يترتب عليه اضطرابا يشمل جميع مناحي الحياة المختلفة . وسوف نستعرض في هذا المبحث أهم هذه المظاهر التي تتميز بها قوى الدولة عن قوى اللادولة وهي على النحو الآتـــــي:

### المطلب الأول

### مظاهر قوى الدولة

هناك جملة من المظاهر والصور التي تنفرد بها القوى التي تتطلع الى بناء دولة قوية ينعم فيها الجميع بالأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار ومن أبرز هذه المظاهر التي يمكن أن تتميز بها هذه القوى هي كما يأتـــي:

1- إنفاذ القانون : لا يمكن لأي مجتمع أن يقر له قرار بدون سيادة القانون بحيث يحقق العدالة ما بين الجميع بدون تمييز بين فرد أو آخر أو ما بين جماعة واخرى . فتطبيق بنود القانون على جميع الأفراد يمثل خط الشروع الأول في بناء مجتمع عصري ودولة متحضرة تكون مرهوبة السلطان تهنأ في ظلها الأمة جمعاء ويخشاها الأعداء ، فديمومة الاستقرار الأمني والرفاه الاقتصادي والوئام الاجتماعي لا يمكن ان يتحقق الا بسيادة القانون وعلويته فوق كل شيء . ولذلك فان القوى والتيارات المحسوبة على هذه القوى تحرص أشد الحرص على تحقيق الأمن والنظام في مجتمعاتها وذلك لإيمانها بأن ذلك لا يمكن أن يترجم الى واقع عملي ملموس بدون تعبئة الجهود الوطنية المتاحة في توفير بيئة اجتماعية يسود فيها القانون نصاً وروحاً كما تؤمن هذه القوى بأن احترام بنود القانون سيعزز من مكانة الدولة ويكرس هيبتها على الصُعد كافة ، فضلاً عما سيوفره تطبيق القانون من مناخ ملائم لتحقيق التنمية المنشودة والتي تفضي بدورها الى ترسيخ دعائم الأمن

والاستقرار في المجتمع. ومما يجعل للقانون أهميته القصوى في حياة الشعوب والمجتمعات كونه يمثل القواعد الرسمية التي يحتكم إليها أفراد المجتمع عندما تحصل خروقات لهذه القواعد ، ويستجيب الأفراد لأحكام القانون لأنه يمثل المصالح العليا للمجتمع وهي تجسد بذلك فلسفة التشريع القانوني.( أحمد ،2009 ، ص73 ) .

نخلص الى القول أن الغاية الأسمى من كل ذلك هو صيانة حقوق الانسان وحفظ كرامته بصرف النظر عن هويته الفرعية أيّاً كانت ، ففي ظل هكذا وطن يكون الجميع متساوون في الحقوق والواجبات فليس هناك تنمر او استئساد من القوي ضد الضعيف أو من الشريف ضد الوضيع أو من الكبير ضد الصغير في ظل دولة القانون الحقة .

2- مبدأ المواطنة: من علائم الخير في أي مجتمع إنساني ولا سيما في مجتمعاتنا المأزومة باتت مسألة تطبيق مبدأ المواطنة غاية شريفة في حد ذاتها لأنها تقضي على سياسة التمييز والتهميش التي نجدها ونلمسها في غير مجتمع ، فتطبيق هذا المبدأ السامي النبيل يمثل هدفاً استراتيجياً لدى أنصار وبناة الدولة الحقيقية ، وبدونه ينعدم الأمن ويسود الخراب ويشيع الاضطراب في كل مفاصل الدولة . إن مفتاح سر نجاح الدول والشعوب وتطورها ورخائها يتمثل بتطبيق هذا المبدأ بالأفعال وليس بالأقوال فحسب ، حيث نجد في دساتير الكثير من دول العالم ما ينص الى ضرورة تطبيق مبدأ المواطنة في مجتمعاتها ، الأ ان هناك الكثير من الحكومات قد أخفقت في تكريسه الى واقع عملي ملموس ، مما جرً عليها الكثير من الويلات والنكبات كلفها الشي الكثير الأمر الذي ترتب عليه خلق حواجز نفسية بين بعض مواطنيها وبلدانها ، حيث يشعر الانسان الذي هو ضحية التمييز بالاغتراب النفسي والاستلاب المعنوي تجاه وطنه . فالمواطنة هي صفة موضوعية يتمتع بها الجميع بالتساوي وبشكل لا تقبل التفاوت والتفاضل بذاتها وأن جميع الامتيازات ساقطة ولا إعتبار لها في ظل هذه الصفة .(10) (العادلي ، 2006، ص8). ولتلافي خطورة التداعيات الناجمة عن ذلك يسعى الخيِّرون من انصار الدولة ومؤيدوها الى تطبيق هذا المبدأ في مجتمعاتهم لكونه يمثل الضمانة الأكيدة في الحفاظ على السلم الأهلي وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في دولهم.

3- التخصص والكفاءة: إن وجود دولة قوية لا يمكن أن يتحقق بدون وجود مؤسسات فاعلة وقوية ، وهذه المؤسسات لا يمكن أن تتصف بذلك ما لم يقم على إدارتها وتسيير شؤونها أناس أكفاء واصحاب وخبرة ، وهذا الراي هو ما يذهب إليه تيار قوى الدولة عملاً بالراي المشهور ( الرجل المناسب في المكان المناسب) . فالتكنوقراط هم سند قوي للسلطة السياسية التي تتيح لها النشاط في العمل إذ تضع تحت تصرفها تقنيات حديثة في إدارة الاقتصاد والمجتمع. (الأسود ، ص229 ، ص2000). إن قيام دولة المؤسسات هي من تأخذ بالبلاد

والعباد الى ضفة النجاح والتقدم ، كما أن تفعيل دور الكفاءات في إدارة الدولة والمجتمع تمثل علامات نجاح في مسيرة الأمة التي تعتز بكفاءاتها باعتباره يمثلون ثروة البلاد الحقيقية التي لا يمكن أن تنضب ، فبوجودها تتقدم الصناعة وتزدهر الزراعة وينمو الاقتصاد وتنتعش التجارة وغيرها من مجالات الحياة الأخرى.

لذلك نرى أن البلدان التي تحتضن علمائها وترعى مفكريها وتثمن جهود خبرائها هي من استطاعت أن تخطو بل نستطيع القول أن تقفز بشكل كبير نحو آفاق التقدم والمدنية ، وأضحت مثالاً يُحتذى به في تحقيق التنمية المنشودة . فطبقة التكنوقراط يمثلون قلب الأمة وشريانها النابض بالحياة لذلك نراهم يكونوا محط اهتمام ورعاية وعناية لدى صُناع القرار في الدول العصرية الحديثة، لذلك لا بد من إعطاء دورهم الحيوي ولا سيما في مجتمع كمجتمعنا العراقي الذي يئن من أزمات مختلفة ومعقدة فإذن فلا مناص من فسح المجال الحقيقي لهؤلاء من أجل معالجة هذه الأزمات ووضع الحلول الناجحة لها.

4- استقلالية القرار الوطني : تحرص قوى الدولة أيما حرص على أن تكون السياسات الداخلية والخارجية التي تعتمدها تنطلق من باب الحرص على المصالح الوطنية العليا للبلاد اولاً وأخيراً بعيداً عن الأجندات المضرة بالشعب وهو بذلك تسعى جاهدة الى التحرر من الضغوط الخارجية والعمل في ذات الوقت أن يكون القرار الوطني للسلطة الحاكمة خالصاً لما فيه خير للوطن والمواطن ، فالاهتمام بشؤون وشجون المواطنين والسعي الجاد والحثيث على إيجاد الحلول الناجحة لها تأتي في المقام الأول لهذه القوى . كما تحرص هذه القوى على الصعيد الخارجي أن لا تكون جزءاً من المحاور الاقليمية المتصارعة فيما بينها ، أو أن تتخندق مع بعضها ضد البعض الأخر . ومما تجدر الاشارة إليه بهذا الصدد إن استقلال القرار الوطني لا تقف عند حد إطلاق الشعارات أو الوعود البراقة وإنما هو إختيار يتأسس على حيازة العناصر التي تحصن هذا القرار وتقويه وأولها تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الخارج في كل شيء. wejhatarticle httpsllwww.alittihad.ae, كما تسعى هذه القوى الى أن تكون سياسات الدولة الوطنية الخارجية هو أن تلتزم بالحياد الايجابي البناء في علاقتها مع الدول الاقليمية الشقيقة والصديقة على حدٍ سواء وأن تساهم في التقريب بين وجهات النظر المختلفة ما بين دول العالم ولاسيما فيما يخص بالقضايا الخلافية وأن تكون نقطة التقاء ما بين الجميع ، كما ترفض هذه القوى أن تكون أراضي دولتها منطلقاً وممراً ومعْبراً للعدوان على الدول الأخرى.

المطلب الثانـــــي

مظاهر قوى اللادولة

بعد ان تعرفنا عن كثب عن أبرز مظاهر قوى الدولة وخصائصها الموضوعية ، نحاول في هذا المطلب أن نتعرف عن أهم تجليات ومظاهر قوى اللادولة والتي تميزها عن الآخرين ، وهذه المظاهر والصور هي بالمجمل هي تتقاطع بطبيعة الحال مع مصلحة الوطن العليا ، فضلاً عن تداعياتها السلبية والخطيرة على الأمن والاستقرار في المجتمع ، ومن أبرز هذه المظاهر التي يمكن من خلالها التعرف على هذه القوى هي ما يأتي:

1- السلاح المنفلت: يمثل السلاح خارج نطاق الدولة من أبرز التحديات التي تواجه الدولة الوطنية في العراق ، فمثلما يعرف الجميع أنه بعد الاحتلال الامريكي للبلاد وتفكك الجيش العراقي السابق بعد قرار رئيس سلطة الاحتلال ( بول بريمر) بحله آنذاك مما ادى الى تفشي السلاح بمختلف أنواعه بين أوساط المجتمع فأصبح غالبية الشعب العراقي مسلح وأصبحت مراكز المدن كما هي الأطراف والضواحي تعج بمختلف أصناف الأسلحة ونتيجة لذلك سعت ولا تزال تسعى قوى اللادولة الى استثمار مثل هذه الظروف الطارئة من فرض أجنداتها بقوة السلاح تحت يافطة القانون . وتُجسد ظاهرة السلاح غير المنضبط حالة الطبيعة التي كان يعيشها الانسان قبل أن يوجد المجتمع المنظم والمحكوم والنتيجة المترتبة على ذلك هي الحرب الدائمة ( حرب الواحد ضد الآخر) و( حرب الجميع ضد الجميع ) وطالما توجد مثل هذه الارادة فستكون الحرب هي الحالة السائدة والدائمة وليس السلام وسيكون الانسان ذئباً تجاه أخيه الانسان.(13) (مراد ، و فياض 2008، ص39).

ومن أبرز الشواهد الدالة على مخاطر هذا الضرب من السلاح ما نراه من اقتتال قبلي وعشائري ما بين الفينة والأخرى ولا سيما في وسط وجنوب العراق مما أدى الى وقوع ضحايا كُثر ناهيك عن تعطل عمليات التنمية والاستثمار في هذه المناطق، فضلاً عن قيام بعض المجاميع المسلحة باستهداف المنطقة الخضراء التي تتواجد فيها مقار الحكومة المركزية والكثير من سفارات الدول ، وكذلك استهداف مواقع معسكرات القوات الأجنبية وشركات الاستثمار في القطاع النفطي بصواريخ من أجل الضغط على الحكومات العراقية لتقديم تنازلات ذات صبغة سياسية ولاسيما عندما لا يروق لها بعض السياسات الحكومية سواء على الصعيد الداخلي والخارجي على حدٍ سواء ، كما يجب أن لا ننسى أن بعض الأحزاب التي تشكل جزءاً من المشهد السياسي تمتلك أذرع مسلحة تستطيع ان تهدد بها من يقف في طريقها.

2- المكاتب الاقتصادية : منذ تأسيس النظام السياسي الجديد ما بعد عام 2003 دأبت معظم القوى المحسوبة على تيار اللادولة في استغلال نفوذها السياسي في الاثراء غير المشروع من خلال استغلال عقارات الدولة

واستثمارها لمصالحها الخاصة ، كما قامت هذه القوى بوضع يدها على الأملاك والعقارات التي كانت تعود ملكيتها الى المؤسسات والدوائر المنحلة إذ بان عهد النظام السابق ، علاوة على ذلك فان بعض هذه القوى قد استغلت المناقصات الحكومية لبعض مشاريع الدولة ورسّوها لصالحها بأبخس الاثمان . إن وجود هذه المكاتب تمثل تبديداً صارخاً لثروات البلاد مما يزيد من حالة الفقر والعوز والحرمان والفاقة وازدياد نسبة الفئات المهمشة في الهرم الاجتماعي كـ ( المتسولين ، المشردين ، النساء المعيلات لأسرهن) الأمر الذي يجعل من جرائم السرقة والسطو والاختطاف وجنوح الأحداث ظواهر تهدد السلم الاجتماعي والاستقرار الأمني بالصميم . (مصطفى2009 ، ص39). كما استغلت هذه القوى عمليات الاستثمار في مجال عمليات البناء والتشييد والتنمية في الاستحواذ على الارباح المترتبة عليها لمنافعها الذاتية مما جعل الكثير من المشاريع الخدمية مشاريع فاشلة ومتلكئة بحيث لا تؤدي الغرض المرجو منها، والمتضرر الوحيد هو المواطن والتي كانت على حساب معانته ورفاهيته وحياته بشكل عام.

3- تغييب الكفاءات: تجد الجماعات المحسوبة على تيار قوى اللادولة فرصتها الضالة في تبوأ مناصب إدارية في مؤسسات وأجهزة الدولة الرسمية بالرغم أنها لا تمتلك الخبرة والكفاءة والمهنية المطلوبة في تسيير شؤون هذه المؤسسات ، بينما هذه المناصب ينبغي ان تُدار من اصحاب الكفاءات والتكنوقراط كل حسب اختصاصه ، وبما ان النظام السياسي الحالي في البلاد قائم على المحاصصة فانه قد هيء المناخ الملائم لئن تعتلي قوى اللادولة هذه المناصب وتستحوذ عليها بحكم القواعد والأعراف السياسية التي تحكم تجربة الحكم في العراق ما بعد عام 2003م ، بل انها قد لا تكتفي أحياناً بذلك بل تلجأ في بعض الأحيان الى التضييق على هذه الكفاءات ومحاربتها لكي تترك الساحة لها بغية احتلال مناصبها وتجييرها لمصالحها الفئوية والشخصية ، وما الأزمات الحاصلة في شتى مجالات الحياة المختلفة التي يشهدها العراق ماهي الا نتيجة طبيعية لذلك . إنّ هذا التغييب المتعمد فانه بلا شك سيولد اعتلالا وظيفياً يؤدي الى تعطل في أداء النشاط الموكول الى الأنساق أو المؤسسات المعنية وإذا كثرت الاعتلالات الوظيفية فإنها تتراكم وبالتالي تؤدي الى تعطل الكثير من الأنساق الاجتماعية وحدوث ما يُسمى بالوهن التنظيمي في البناء العام للدولة والمجتمع. (العمر ، 2008 ، ص162) . مما يترتب عليه حدوث تراجع مريع في مختلف المجالات مما ينعكس سلباً على المنظومة الاجتماعية والقيمية وارتفاع في الخط البياني لمظاهر الانحراف والعنف والجرائم والتفكك على الصعيد الشخصي والأسري والاجتماعي مما جعل المواطنين يدفعون فاتورة ذلك ثمناً باهظاً من المعاناة والألم النفسي وتفشي والبطالة وشظف العيش وسوء الخدمات والفقر وانتشار المخدرات والجريمة المنظمة

والاضطراب الأمني والسياسي وسوء ادارة أموال الدولة والاقتصاد الريعي وشلل الماكنة الصناعية وتراجع الانتاج الزراعي والتصحر والجفاف والتلوث البيئي. وغيرها من الأزمات التي لا حصر لها.

4- الولاء للخارج : لا يمكن لقوى اللادولة أن يكون لها نفوذ على الساحة السياسية بدون الدعم الخارجي لها ، حيث تستقوي بها هذه القوى على نظيراتها المحلية من خلال الدعم الأجنبي المادي والمعنوي لها ، ومقابل هذا الدعم الخارجي نجد أن ولاء هذه القوى والجماعات يكون في المقام الأول لهذه الدول التي تدعمها بينما يكون ولائها لوطنها الأم ضعيفاً إن لم يكن معدوماً ، وبذلك تكون هذه القوى أداة بيد هذه الدول وتعمل على تنفيذ أجنداتها في الداخل دون أن تأبه بالمصلحة الوطنية العليا. إن مثل هذا الولاء يُعد من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي كونه يتضمن الخيانة العظمى وحمل السلاح في صفوف العدو والاتصال بالخارج والاضرار بالأمن الوطني ، والتجسس لصالح الاعداء والنيل من هيبة الدولة وإفشاء أسرارها .( العوجي ، 2008، ص149) . إن الدعم الخارجي يمثل الترياق الذي يمد قوى اللادولة بأسباب الحياة والوجود ، وإذا ما انقطع مثل هذا الترياق فان مصيرها بلا شك سيكون الموت والفناء الذي لا يُبقي ولا يذر. ولذلك فان مثل هذه القوى لا يروق لها بل ليس من مصلحتها وجود دولة قوية ونظام وطني راسخ لأن ذلك سيضر بمصالحها ويُفسد الكثير من مخططاتها .

## المبحث الثالث

## سياسات التصدي ضد قوى اللادولة

لمواجهة اية أزمة تلقي بظلالها القاتمة على الأوضاع العامة في البلاد فلا بد على الجهات الحكومية المسؤولة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتها والحد من آثارها الوخيمة على الأمن والاستقرار في المجتمع ، وهذه المواجهة تستدعي تظافر الجهود الوطنية المخلصة في التصدي لهذه المعضلة والمتمثلة بقوى اللادولة التي باتت تتهدد الجميع دون استثناء ، وهذه السياسات تنقسم بدورها الى سياسات داخلية وسياسات خارجية والتي سنفصلها على النحو الآتـــــــي:

المطلب الأول

السياسات الداخلية لاحتواء قوى اللادولة

لا بد من الشروع باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتصدي لمخططات قوى اللادولة وتحجيم دورها ونفوذها في المجتمع وهذا يستدعي اتباع أفضل السبل وانجع الوسائل الممكن تطبيقها من الناحية العملية والاجرائية ، وهذه تمثل مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع ومن أبرز هذه السياسات هي ما يأتي:

1- تأهيل القوات العسكرية والأمنية: لإنجاز مهمة التصدي لقوى اللادولة والحد من نفوذها فلا بد من تأهيل قوات عسكرية وأمنية قادرة على التصدي بكل حزم وشجاعة لهذه القوى ، وهذه القوات يجب ان تمتاز بالتفوق النوعي والعددي بحيث تستطيع من أداء مهمتها على النحو الأفضل بحيث تكون لديها القدرة على مواجهة هكذا تحدي خطير يهد الأمن الوطني للبلاد. إن تأهيل مثل هذه القوات ينبغي أن يوضع بالحسبان في المقام الأول أن يكون ولهائها المطلق للوطن والشعب والحفاظ على الأمن والنظام وأن تضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد وترويع العباد ولها القدرة على المضي قُدماً في التصدي لمخططات هذه القوى التي تحاول تقزيم السلطة الوطنية والاستئثار بمراكز السلطة والنفوذ . إن عملية تأهيل وتدريب القوات العسكرية والأمنية وفق الأساليب العلمية الحديثة من شأنه أن يقضي على هواجس الأفراد والجماعات ، لأن بقاء هذه الهواجس والتهديدات سيترك آثاراً خطيرة على مفهومي الأمن النفسي والاجتماعي وبالتالي يؤثر على الأمن الاقتصادي والسياسي وبقية جوانب الحياة الأخرى في المجتمع . (حسن ، 2006 ، ص177).

وأن توغل هذه القوى في الفساد المالي والاداري حتى أذنيها ، وإن التراخي في عدم مواجهتها سيزيد الأوضاع سوءاً وعلى كافة المستويات ويضحى المواطن يشعر بالاغتراب عن بلده ويحرم من ثرواته التي أنعم الله بها عليه في بلد كبلاد الرافدين .

2- تفعيل دور القضاء : ليس هناك من سبيل من التصدي الحاسم والحازم لقوى اللادولة وأتباعها وأنصارها غير تطبيق العدالة الجنائية بحقهم وتقديم كل من ثُبت أن يده ملَّوثة بالدم العراقي وبالسحت الحرام ، ويسعى الى ان يكون مصدر تهديد لأمن واستقرار المجتمع وطمأنينته ولا يتردد في ترويع الآمنين مهما كانت مكانته ومنزلته ، فلا بد من أن يقدم الى القضاء لينال جزائه العادل وهذا يستوجب تعزيز وتحصين مكانة القضاء وتوفير الحماية له من كل تأثير خارجي أو ضغوط سياسية لكي يمارس دوره الطبيعي في محاسبة المجرمين والعابثين والفاسدين والسراق والخارجين عن القانون . إن حكم القضاء وإنفاذه بحيادية مطلقة وبدون تمييز أو محاباة التي في ظلها يتحقق التقدم والازدهار كونها تعد البوابة الرئيسة لتحقيق العدل والمساواة وأحد الأركان

الأساسية للحاكمية الرشيدة وهي من سمات الدولة العادلة التي يخضع فيها جميع أفراد المجتمع من حكام ومحكومين مما يجعل كافة الناس على مختلف انتماءاتهم بأن ركائزهم ثابتة في مجتمعهم بحيث تحفظ لهم وجودهم وكيانهم وتعلقهم بأرضهم ( العوجي ، 2000 ، ص71 ). إن التساهل في هذا الملف الخطير ستكون له تداعيات سلبية وإفرازات ضارة على صعيد الفرد والمجتمع ، ولذلك فلا مناص من أن تمارس السلطة القضائية عملها بكل مهنية وفعالية عندما تتهيأ لها جميع الظروف المناسبة لها حتى تستطيع من أداء المهام الموكلة اليها على أتم وجه .

3- إنهاء الاقطاعيات السياسية : من أجل إعادة هيبة الدولة الوطنية وحكم المؤسسات فلا بد من المضي قُدماً من تطهير وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة من العناصر الفاشلة وغير المهنية على مستوى الوزراء والمدراء العامين واستبدالهم بذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص ، ولكن يجب أن نستدرك في هذا المقام أن تحقيق هذه المهمة ليس بالأمر الهين بل تحتاج الى جهد وطني موحد وإرادة جماعية قوية لإزاحة الفاسدين والفاشلين التي تقف ورائهم جهات محسوبة على تيار قوى اللادولة ، فبقائهم في مناصبهم سيجعل من هذه الوزارات والمؤسسات عبارة عن هيكل عظمي تنخره آفة الفساد المالي والاداري على حدٍ سواء . ولا يمكن أن نتصور من إنهاء هذه الظاهرة الممقوتة الا من خلال قيام حكومة تكنوقراط وهي حكومة الفنيين الاخصائيين وتحكمهم في اتخاذ القرارات المصيرية والكبرى في المجتمع وهذا النوع من السيطرة ثبت بالتجربة أن يصب في صالح الأمم والشعوب كافة .( زكريا ، 2001 ، ص292 ) . لذك لا بد من ثورة حقيقية قادرة تأخذ على عاتقها إعادة هيبة الدولة وهذا لا يمكن ان يتم الا بتولي أصحاب الاختصاص من التكنوقراط لدورهم الطبيعي قي قيادة وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة بيد أن ذلك يجب أن يسبقه تهيئة كافة الظروف الملائمة للشروع بهذه المهمة الجسيمة ، وهي مهمة ينبغي على الجهات الرسمية المختصة وعلى مستوى القيادات القيام بها لكي يكون الطريق سالكاً لإنجاز ذلك.

4- مصادرة السلاح غير المرخص: لترسيخ دعائم الأمن في البلاد وللقضاء على حالة الفلتان الأمني ينبغي الشروع بحملة وطنية كبرى تتظافر فيها الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية في مصادرة السلاح غير المرخص وتحت اي عنوان ، سواء السلاح الذي تمتلكه العشائر او السلاح الذي تمتلكه بعض الأحزاب التي لها اذرع مسلحة ، لكون أن هذا السلاح بات يمثل مصدر تهديد حقيقي للسلم الأهلي وللاستقرار المجتمعي . إن الشروع بمصادرة هذا النوع من السلاح من شأنه أن يعمل على إطفاء نار الفتن وإدارة الأزمات وفق منطق العقل وتبني الحوار العقلاني الهادئ ، واستخدام لغة التفاهم قبل انزلاق المجتمع في متاهات العنف والحروب الأهلية المدمرة التي تفضي الى الانقسام على ثروات البلد وخيراته وتفتت بناه الاجتماعية

والاقتصادية وتستنزف طاقاته ومصادر قوته وتعيق تقدمه الحضاري (. الغرباوي ، 2009 ، ص129). وما عمليات القتل والاختطاف والتغييب والاختفاء القسري ، الا بسبب هذا السلاح المنفلت ، كما أن ضحايا احتجاجات تشرين المطلبية من شهداء وجرحى التي شهدها العراق في نهاية عام 2019 الا دليلاً صارخاً على خطورة وجود هذا السلاح بيد المجاميع الارهابية والميلشياوية التي سميت في حينه بـ ( الطرف الثالث ) والتي كانت تقوم بهذه الأفعال الشنيعة والتي لم تراعي في الدم العراقي الطاهر الشريف إلاً ولا ذمة ؟؟؟

## المطلب الثانـــــي

## السياسات الخارجية لمواجهة قوى اللادولة

يتوجب على صانعي القرار على مستوى الدولة الوطنية تبني سياسية خارجية غير تقليدية تستهدف قوى اللادولة والدعم الخارجي لها ، إذ تتبجح بعض هذه القوى أنها تعد رقماً صعباً في المعادلة السياسية ، وتجد بعض دول الجوار الاقليمي ضالتها في هذه القوى من أجل التدخل السافر في شؤون البلاد الداخلية ، ولخطورة هذا الأمر فلابد من اتخاذ جملة من الاجراءات التي من شأنها أن تقطع دابر التدخل الأجنبي واعتماد قوى اللادولة عليها وهذه الاجراءات نعتقد تتجلى بما يأتـــي:

1- ابرام المعاهدات والاتفاقيات الأمنية : يجب على الحكومات المتعاقبة في العراق التي تتصدى للمسؤولية الكبرى والمتمثلة بالحفاظ على الأمن الوطني للبلاد أن تشرع في ابرام الاتفاقيات والمعاهدات مع دول الجوار الجغرافي والاقليمي والتي ينبغي أن تنص على عدم التدخل بالشأن الداخلي للبلاد وضرورة الزام هذه الدول باحترام سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية . وهذا يستلزم تفعيل الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب التي يعد العراق من الموقعين عليها والتي تنص في الفقرة الثالثة منها على تدعيم الحفاظ على أمن الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وسيادة القانون ومكافحة الارهاب والأسباب الكامنة ورائه. (ابراهيم ،2000، ص67.) . وعدم تقديم الدعم المعنوي والمادي لبعض القوى والتيارات السياسية والحزبية المرتبطة بالخارج ، لكي تستقوي بها على السلطة الرسمية ومن أجل أن يكون لدى هذه الدول وللأطراف المدعومة منها نفوذ تنافس من خلاله نفوذ الدولة الوطنية .

2- التلويح بالعقوبات الاقتصادية : عندما لا تحترم بعض الدول سيادة واستقلال العراق وتحاول أن تتدخل بشؤونه الداخلية وان تنال من وحدته الوطنية وتقوم بدق اسفين بين مكوناته الاجتماعية ، فما على صانع القرار في البلاد الاّ القيام بفرض عقوبات اقتصادية ضد هذه الدول ولاسيما التي ثَبُت بالدليل الملموس تدخلها الصارخ بالشأن الداخلي ومن أبرز هذه العقوبات منع عمليات التصدير والاستيراد من والى هذه الدول وحظر التبادل التجاري معها مما يترتب عليه خسائر مادية كبيرة ضدها تقدر بالمليارات والبحث عن اسواق

جديدة. ولا سيما أن السوق العراقية تُعد سوقاً واعدة باعتبارها سوقاً تعتمد على الاستيراد لضعف الانتاج الوطني، وأن الكثير من دول العالم المصدرة يسيل لعابها لمثل هذه السوق وتطمح بالدخول اليه ، ناهيك عن تأثير الاقتصاد العراقي بالرغم من انه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط فقط الا انه يمثل قوة اقتصادية لا يُستهان بها لكونه يحتل المراكز المتقدمة على صعيد عمليات تصدير النفط العالمية ضمن منظمة اوبك . فضلا عن الموقع ( الجيو سياسي ) على الخارطة الإقليمية والدولية والذي يمكن توظيفه كورقة ضغط اقتصادية وسياسية ضد الدول التي تنتهك سيادته وتتدخل سلباً بشؤونه على الصعيدين الاقليمي والدولي على حد سواء الأمر الذي سيجبر هذه الدول على احترام السيادة العراقية .

3- قطع العلاقات الدبلوماسية: عندما تُستنفذ جميع الوسائل في ثني الدول التي تتدخل في الشأن العراقي فما على الحكومات العراقية التي تتوالى على سدة الحكم في البلاد الاّ أن تقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول لكي تضع حداً لتدخلها السافر هذا وتقطع دابره. وهنا يتوجب على العراق أن يعمل على تطبيق إتفاقية فيينا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والتي أقرتها الأمم المتحدة في عامي1961 و1963 التي تبيح لها ذلك .:httpsll www>Aljazeera> net لأن بقاء العلاقات مع هذه الدول يجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه لأن تتدخل بالشأن العراقي بشكل سلبي وتنحاز لبعض الأطراف والمكونات السياسية والحزبية والتي تُعرف بـــ( الولائية ) منها على وجه الخصوص ضد نظيراتها من الأطراف والمكونات السياسة والحزبية العراقية الأخرى ، وحقيقة الأمر أن انحياز هذه الدول ليس حباً للأطراف التي تدعمها بقدر ما تحرص على تحقيق مصالحها من خلال نافذة دعم هذه الأطراف التي تميل لها والتي تدور في فلكها والتي تتخذها أداة لتنفيذ أجنداتها.

## الخاتمة

بعد أن شارفت دراستنا المتواضعة على نهايتها ومن خلال البحث المعمق في حيثيات موضوعنا ومحاوره الأساسية فإننا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي على النحو الآتـــي:

أولاً: الاستنتاجات

1- وجود قوى اللادولة في المشهد الأمني والسياسي لا يمكن أن يظهر الا في الدول الهشة والضعيفة . وهذا الاستنتاج يمثل إجابة وافية عن تساؤل الدراسة الأول الذي ذهب بهذا الاتجاه.

2- بقاء تيار قوى اللادولة يمثل المغذي الرئيس للكثير من الأزمات التي تشهدها البلاد وهذا الرأي يُعد جواباً شافياً عن تساؤل الدراسة الثاني الذي أكد هذه الحقيقة .

3- ضعف الحكومة الاتحادية نتيجة عدم الانسجام بين المكونات السياسية المشكلة لها أدى الى وجود هذه القوى التي باتت تنافس الدولة الوطنية في الكثير من صلاحياتها الحصرية.

4- هشاشة الوضع الأمني والسياسي بسبب وجود السلاح المنفلت خارج نطاق الدولة التي تمتلكها قوى اللادولة.

5- التدخل الخارجي أدى الى تمكين هذه القوى وتعزيز نفوذها في منظومة الحكم مما يُعد ثُلماً وخرقاً واضحاً في السيادة الوطنية .

6- إخفاق الحكومات العراقية المتعاقبة في ملف الخدمات نتيجة تغييب التكنوقراط وعدم إعطاء الخبراء والمختصين دورهم الحقيقي في تنفيذ المشاريع الخدمية بسبب استحواذ قوى اللادولة على معظم هذه المشاريع وتجييرها لصالحها من خلال مكاتبها الاقتصادية.

**ثانياً: التوصيات**

لتعزيز مكانة قوى الدولة الوطنية ومن أجل معالجة ظاهرة قوى اللادولة والتصدي لها كونها تُمثل تحدياً كبيرا في مسيرة المجتمع فإننا أرتيانا جملة من التوصيات نعتقد أنها كفيلة بمواجهة هذا المشكل وهي على النحو الآتـــــي:

1- ضرورة تبني البرلمان قانون يُحرم السلاح الموجود خارج نطاق الدولة كونه يمثل تهديداً للسلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني.

2- المصادقة السريعة والفورية على مشروع قانون يحظر الأحزاب والتيارات السياسية والتي لها أجنحة وأذرع مسلحة سواء المشاركة في العملية السياسية أو خارجها .

3- تجريم المشرع العراقي الاتصالات بالخارج سواء من قبل الأفراد او التنظيمات السياسية أو وبناء علاقات مع الدول الأجنبية دون موافقة وعلم السلطات المختصة كون أن مثل هذه الاتصالات تمثل خرقاً كبيراً للسيادة الوطنية ويفسح المجال في ذات الوقت بالتدخل السلبي في الشؤون الداخلية للدولة.

4- غلق الجهات الحكومية المختصة جميع المكاتب الاقتصادية غير المرخصة والعائدة لبعض الأحزاب والحركات السياسية كونها تمثل ظاهرة للإثراء غير المشروع.

5- اعتماد القوى الوطنية المخلصة والفاعلة في المشهد السياسي لمبدأ الكفاءة والخبرة ومعيار الاختصاص والنزاهة عند توزيع المناصب الادارية في هرم الدولة ومؤسساتها المختلفة كونها تمثل سلاحاً فعالاً في مواجهة المحاصصة و الفساد المالي والاداري والذي يمثل بيئة خصبة لقوى اللادولة .

6- فتح حوار وطني حقيقي وجاد مع قوى اللادولة وضرورة إقناعها بالتخلي عن متبنياتها والسماح جيداً لطروحاتها وأفكارها وتبني الصحيح والسليم منها إذا كان ذلك يصب في وحدة الصف الوطني .

## المصادر والمراجع


1- ابراهيم ، سعد الدين (2000) ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 .

2-كلاستر، بيار (2002) . مجتمع اللادولة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ط2 .

3-الأنباري ، شاكر.(2007). ثقافة ضد العنف ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بغداد .

4-محفوظ ، محمد .(2005). الحرية والاصلاح في العالم العربي ، الدار العربية ، بيروت

5- ابن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن .(2000). المقدمة ، دارالأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت.

6-الوردي ، علي . (2003) . شخصية الفرد العراقي ، دار المعرفة ، بغداد.

7-ابن منظور، محمد بن علي .(2005) . معجم لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

8-الرازي ، محمد بن أبي بكر (2000) مختار الصحاح ، ، دار التراث العربي ، بيروت ، ط3.

9-( روزي زغيب https:ll tijaratuna. Com ) تاريخ الزيارة 22 / 8/ 2022

10-أحمد ، صبيح عبد المنعم .(2009). الضبط الاجتماعي ، ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد .

11- عزيز ، سردار ، httpsll www.alhurra.com تاريخ الزيارة 3/ 7/ 2022

12- العادلي ، حسين درويش .(2006). المواطنة ، دار المرتضى ، بغداد.

13-الأسود ، صادق .(2000). علم الاجتماع السياسي ، دار الحكمة ، بغداد ، ط3.

14- wejhatarticle, httpsllwww.alittihad.ae تاريخ الزيارة 10 /7/ 2022.

15- مراد ، علي عباس وعامر حسن فياض . (2008). المدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، بيت الحكمة ، بغداد.

16- مصطفى ، عدنان ياسين . (2009). الأمن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق ، العارف للمطبوعات ، بغداد

17- العمر ، معن خليل . (2008) . ثنائيات علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان

18-العوجي ، مصطفى .(2008) . النظرية العامة للأمن ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس .

19- حسن ، الحارث عبد الحميد غسان. (2006). علم النفس الأمني ، الدار العربية للعلوم ، بيروت.

20- العوجي ، مصطفى .( 2000). السياسة الجنائية والتصدي للجريمة ، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر ، بيروت ط3 .

21- زكريا ، فؤاد. (2001) . التفكير العلمي ، مكتبة مصر، القاهرة ، ط4

22- الغرباوي ، ماجد. (2009) . تحديات العنف ، ، العارف للمطبوعات بغداد.

23- ابراهيم ، أكرم نشأت .(2000) . السياسة الجنائية ، شركة آب للطباعة ، بغداد ، ط3.

24- httpsll www>Aljazeera> net تاريخ الزيارة 16 / 7 / 2022